وزارة العدل

إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

نشرة الصحافة اليومية

اليوم: الثلاثاء

التاريخ: 2019-4-9

الأنباء
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«العدل»: لن نتسلم مباني النيابة والخبراء إلا بموافقة الجهات المستفيدة

أسامة أبوالسعود

كشفت مصادر خاصة بوزارة العدل ان الوزارة لن تتسلم أي مبان غير متكاملة المرافق والخدمات وتوافر كل شروط العقد خاصة شروط الأمن والسلامة وموافقة الجهات الرسمية كالإطفاء والبلدية والكهرباء وغيرها. كما أعلنت المصادر في تصريحات خاصة لـ «الأنباء» أنه لابد أيضا من موافقة الجهات المستفيدة من تلك المباني مثل النيابة العامة والخبراء.

وشددت المصادر على ان وزارة العدل حاليا بانتظار التقرير النهائي حول جاهزية تلك المباني من قبل اللجان المعنية التي شكلتها الوزارة لتسلم تلك المباني لافتتاحها رسميا.

على صعيد آخر وعن تأخر حسم الوظائف الإشرافية بالوزارة، شددت المصادر على ان قياديي الوزارة بانتظار الانتهاء من التقييمات السنوية من القطاعات المعنية وإدخالها عبر النظم المتكاملة الجديدة التابعة لديوان الخدمة المدنية، مؤكدة ان اغلب الجهات الحكومية تعاني من بطء وقصور تلك النظم خاصة في استخراج بيانات الموظفين.

وأوضحت ان النظام السابق كان أفضل بكثير من النظم المتكاملة الجديدة والتي تؤخر استخراج البيانات والوثائق الخاصة بالموظفين.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-4-9	1	15504

الأنباء
محليات

وزارة العدل
إدارة الأعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

خلال لقاء بين لجنة إعداد تقارير البلاد أمام المنظمات الدولية ومؤسسات المجتمع المدني

المطيري: تشكيل لجنة وطنية برئاسة «العدل» وعدة جهات للتصدي لعمليات الاتجار في البشر

أسامة دياب

المستشار طلال المطيري خلال الحوار التشاوري (قاسم باشا)

لمشاهدة الفيديو

أكد مساعد وزير الخارجية لشؤون حقوق الإنسان المستشار طلال المطيري حرص لجنة تحضير وإعداد التقارير الخاصة بالكويت امام الأجهزة الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان، والتي تتراسها وزارة الخارجية وتضم في عضويتها عددا من الجهات الحكومية، على اللقاء مع مؤسسات المجتمع المدني للتشاور قبل اعداد تلك التقارير، مبينا ان الكويت منارة في مجال حقوق الإنسان وصورتها امام المجتمع الدولي ناصعة.

واشار المطيري في تصريحات للصحافيين على هامش الحوار التشاوري للجنة المعنية بإعداد التقارير الخاصة بالكويت امام الجهات الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان مع مؤسسات المجتمع المدني والذي عقد في المعهد الديبلوماسي ظهر امس الى ان الكويت لديها 3 استحقاقات في المرحلة القادمة، الأول التقرير الوطني الثالث للاستعراض الدوري الشامل لحقوق الإنسان، والثاني التقرير الجامع 25ـ 26 المعني بالاتفاقية الدولية للقضاء على اشكال التمييز العنصري، والثالث يشمل التقرير الدوري الاول الخاص بتنفيذ احكام الميثاق العربي لحقوق الإنسان.

وحول رؤية منظمات المجتمع المدني لهذه التقارير، قال المطيري عادة ما يكون هناك تباين في الآراء خلال مثل هذه الاجتماعات لأن هذه المنظمات لديها طريقة في العمل، اما المؤسسات الحكومية فلديها منهجية تتمثل في الالتزام بالمبادئ التوجيهية، مبينا ان هذا التباين ظاهرة صحية والكويت تنتهج الشفافية ولديها القدرة على تفنيد والرد على الادعاءات، مؤكدا ان الكويت دولة قانون ومؤسسات واي سوء تعامل يقع تجاه المواطن او المقيم فلديه كامل الصلاحيات للجوء الى الجهات المعنية لأخذ حقوقه، ولا يوجد لدينا اي شكل من اشكال التمييز المنهج تجاه فئة معينة ولكن ممارسات يتم التصدي لها ومحاسبة مرتكبيها.

وحول ملف الكويت بخصوص الاتجار بالبشر، ذكر انه تم اعتماد استراتيجية وطنية لمواجهة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين العام الماضي من قبل مجلس الوزراء وتم على اثرها تشكيل لجنة وطنية برئاسة وزارة العدل وعدد من الجهات الحكومية وستعقد اجتماعها الاول في الاسبوع المقبل سيكون لها دور فاعل في التصدي لعمليات الاتجار في البشر، مبينا ان تلك العمليات يتم نسجها وتنظيمها في الدول المصدرة للعمالة الوافدة حيث يتم استغلال قلة وعي وثقافة العمال، موضحا ان الكويت دولة جاذبة للعمالة الأجنبية ولدينا اكثر من 120 جنسية وليسوا جميعا يعانون من هذا المشكلة لكن هناك فئة يتم استغلالها. ونفى المطيري ما اشيع عن استقبال دولة افريقية لاكثر من 84 عاملا تم ترحيلهم من الكويت استقبال الابطال، مشيرا الى ان الكويت تقدم جميع الضمانات لكل العمال. وبخصوص انتقادات منظمة «هيومن رايتس ووتش» للكويت في مجال حقوق الإنسان، اجاب: كان هناك زيارة لأعضاء من المنظمة للكويت قبل شهر مضى وكان لنا لقاء صريح معهم وهم يعلمون جيدا مدى المساحة الممنوحة لهم في التحرك في الكويت واللقاء مع منظمات المجتمع المدني ورتبنا لهم لقاءات مع مؤسسات حكومية، مشيرا الى عدم زيارتهم الى ادارة العمالة المنزلية لتقديم الطلب متاخرا.

وعما اذا كان هناك اي جديد على نظام الكفيل، اجاب: هناك علاقة تعاقدية بين رب العمل والعامل والهيئة العامة للقوى العاملة أوضحت الاجراءات في مسالة تحديد صلاحيات الطرفين وهناك جهود تبذل لتلافي الشكاوى التي تقدم وهناك الكثير من القضايا التي فصلت فيها. وبخصوص موضوع البدون، قال المطيري: هناك جهاز خاص بمعالجة اوضاع المقيمين بصورة غير قانونية ووضع خطة تم العمل على تنفيذها والوضع تغير قبل 5 سنوات مضت وهم يحملون وثائق سفر وشهادات ميلاد الحصول على التعليم المجاني والخدمات الصحية المجانية ومطلوب منهم التعاون وتقديم المعلومات الصحيحة للجهاز.

وحول التقرير الأخير لوزارة الخارجية الأميركية عن الكويت، قال: لدينا لقاءات دورية مع الزملاء في السفارة الأميركية لدى البلاد خصوصا فيما يتعلق بمسالة حقوق الإنسان ونقدم جميع المعلومات التي ترد في تقريرهم ونقاشاتنا تتمحور حول مصادر استسقاء المعلومات التي يجب ان تكون موثوقة.

وعن الأحكام الأخيرة، ذكر ان مسالة حرية الرأي والتعبير حددتها المادة 19 في العهد الدولي للحقوق السياسية المدنية ولا توجد حرية مطلقة لكن يجب ان يكون هناك قانون لحفظ حقوق الآخرين.

لأول مرة في الكويت
شاهد بتقنية الواقع المعزز
حمل تطبيق Zappar

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-4-9	6	15504

الكويتية
صوت الكويت
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وفد قطري يطلع على تجربة الكويت في مكافحة الفساد

عقدت بمقر الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة)، أمس اجتماعات رفيعة المستوى برئاسة المستشار عبدالرحمن النمش وأعضاء مجلس الأمناء مع وفد هيئة الرقابة الإدارية والشفافية بدولة قطر برئاسة حمد بن ناصر المسند وذلك في إطار تعزيز أطر التعاون في المجالات ذات الصلة وتبادل الخبرات بين الطرفين في المجالات الفنية والتدريبية والاستفادة من تجربة دولة الكويت في مجال مكافحة الفساد وتعزيز النزاهة والشفافية.

واستعرض المستشار النمش أهم إنجاز من إنجازات نزاهة والمتمثل باطلاق الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة والشفافية. بالإضافة إلى الدور الذي تقوم به نزاهة في مجال إقرار الذمة المالية واستقبال البلاغات ومجال الوقاية من مخاطر الفساد.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-4-9	3	2147

الشاهد

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«الاستعلام الإلكتروني» تتيح لصاحب العقار متابعة أي إضافة أو شطب

«المعلومات المدنية»: لا تهاون في إحالة الموظفين وأصحاب المعاملات المتلاعبين إلى النيابة

أكدت الهيئة العامة للمعلومات المدنية أن خدمة التسجيل بنظام التنبيهات الخاصة بملاك العقارات عند تسجيل أي رقم مدني جديد تتيح لصاحب العقار متابعة أي إضافة أو شطب على عقاره «أون لاين».

وقال المدير العام للهيئة مساعد العسعوسي، إن الهيئة لا تسمح إطلاقا بإتمام أي معاملة لتغيير العنوان إلا بفرض البصمة على مقدم المعاملة لإثبات حضوره مع التزامها الصارم بلائحة العناوين التي أقرها مجلس الوزراء.

وأضاف أن هذه الخدمة تم إطلاقها منذ شهر أكتوبر الماضي ومن شأنها أن تضمن مشاركة صاحب العقار في التحقق من صحة البيانات.

وأكد أن الهيئة تفتح أبوابها للتحقق من صحة البيانات رغم أن من النادر أن تصل إلى الهيئة أي شكوى مبنية على معلومات حقيقية وذلك طوال السنوات الماضية. وأوضح أنه في بعض الأحيان يكون مالك العقار نفسه قد اشترى العقار من شخص آخر لكنه لم يقم بشطب قاطنيه وهو ما قد يسبب لبسا لملاك العقار.

وذكر أنه في حال اكتشاف أي مخالفات فإن هيئة المعلومات المدنية لن تتهاون في إحالة كل من الموظف وصاحب المعاملة إن كان شريكا في التلاعب إلى النيابة العامة.

وبين أن الدور المنوط بالهيئة وضعها أمام أعباء ومسؤوليات متزايدة في العمل والحرص على تأمين المعلومات والبيانات وتوفير الوسائل والأدوات والإجراءات اللازمة لضمان حمايتها.

• مساعد العسعوسي

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-4-9	4	3701

الجريدة

مجلس أمة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

عبدالله يسأل العفاسي عن دور رئيس «نزاهة»

وجه النائب خليل عبدالله سؤالا الى وزير العدل وزير الدولة لشؤون مجلس الامة فهد العفاسي عن موقف الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) من تنفيذ المرسوم رقم (300) لسنة 2016 المتعلق بصدور اللائحة التنفيذية للهيئة وتطبيق الهيكل التنظيمي ودور رئيس الهيئة ومساعديه في تطبيق قانون مكافحة الفساد رقم (2) لسنة 2016، والدور المنوط بمجلس الأمناء، وما يتعلق بدور الهيئة في مكافحة الفساد والكشف عن الذمم المالية وتنفيذ القانون واللائحة التنفيذية.

وطلب تزويده بنسخة من المرسوم الصادر باللائحة التنفيذية للقانون رقم (2) لسنة 2016، وبنسخة من الهيكل التنظيمي للهيئة العامة لمكافحة الفساد المعتمدً.

وتساءل: كيف يتم اختيار منصب رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد؟ وما الشروط الواجب توافرها فيه للتعيين بهذه الوظيفة القيادية؟ وهل ينطبق ذلك على رئيس الهيئة الحالي؟ وما مؤهله الأكاديمي وتخصصه العلمي وسنوات خبرته العملية وسابقة اعماله قبيل تسلمه لمنصبه الحالي بالهيئة؟ وكم يبلغ راتبه الشهري؟ وما مخصصاته العينية والمزايا المالية الاخرى التي يحصل عليها؟ وكم عدد مساعدي رئيس الهيئة العامة لمكافحة الفساد منذ صدور مرسوم باللائحة التنفيذية؟

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-4-9	5	4087

الجريدة

مجلس أمة

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«التشريعية» تضم مخاصمة القضاء إلى قانون المرافعات

اللجنة وافقت على تجنيس ما لا يزيد على 4000 خلال 2019

قررت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية البرلمانية، بإجماع أعضائها، فصل موضوع مخاصمة القضاء عن مشروع قانون تنظيم القضاء، كما وافقت على اقتراح بقانون بشأن تحديد العدد الذي يجوز منحه الجنسية الكويتية خلال عام 2019.

وقال مقرر اللجنة النائب د. خليل أبل، في تصريح أمس، إنه فيما يخص مخاصمة القضاء ستتم إضافته إلى قانون المرافعات، لتكون هناك آليات من ضمن قانون المرافعات خاصة بمخاصمة القضاء، مبينا أنه ستتم دراسة مشروع قانون بشأن تنظيم القضاء بشكل منفصل كمشروع قائم بذاته.

وفيما يتعلق بمقترح التجنيس، ذكر أبل أن أغلبية أعضاء اللجنة الذين وافقوا على المقترح رأوا إقراره وإحالته للجنة الشؤون الداخلية والدفاع بصفة الاستعجال، حتى يقر بأسرع وقت داخل قاعة عبدالله السالم.

الشطي متوسطاً حماد وعبدالله في اجتماع «التشريعية» أمس

وأضاف أن من رفض الاقتراح يرى أن الأمر لا يستدعي وجود قانون، وأن السلطة التنفيذية قادرة على أن تقدر وتقرر من تريد منحه الجنسية، ومن هو المستحق للتجنيس دون اللجوء إلى هذا القانون، لافتا الى أن هناك ملاحظة على هذا المقترح، المقدم من النائب عسكر العنزي، بأنه لم يحدد حدا أدنى للعدد الذي يجوز منحه الجنسية.

إلى ذلك، قال أبل إن اللجنة ناقشت اليوم عددا من الاقتراحات والردود التي وصلت إليها بشأن قانون تنظيم مهنة المحاماة، على أن تستكمل مناقشته وقانون تنظيم القضاء وتعديلات قانون المرافعات خلال الاجتماعات القادمة.

من جهته، ذكر عضو اللجنة النائب أحمد الفضل: "كنت ضد مقترح تجنيس الأربعة آلاف في اللجنة التشريعية لعدم جديته، فلن أكون طرفا في التلاعب بمشاعر الناس، أو أدخل في مسرحية ضحك على آلامهم".

غلاء الأسعار

وكشف الفضل عن شبهات تواطؤ من اتحاد الجمعيات التعاونية لزيادة أسعار بعض السلع، لافتاً إلى أن شهر رمضان على الأبواب.

وأضاف الفضل في تصريح صحافي أمس، أن الأمثلة بسيطة عن الفساد في الجمعيات مما يزيد أعباء وتكلفة المعيشة على المواطنين، واصفاً ذلك بتعدٍّ على أموال الناس.

وكشف أنه وعدد من النواب بصدد تقديم كتاب لتحويل القضية إلى لجنة تحقيق إما مستقلة أو تكليف «حماية الأموال العامة» تقصي الأمر.

وشدد على ضرورة إعادة النظر في اتحاد الجمعيات التعاونية، وهل هو مفيد للمستهلك من حيث السعر والجودة والتنوع؟ معتبراً ما يجري استهتاراً بجيوب المواطنين وهو خطٌ أحمر، مشيراً إلى أن هذا أحد أسباب التكالب على انتخابات الجمعيات التعاونية من البعض، وهذا لا يشمل الجميع لأن هناك تعاونيين شرفاء.

واتهم القائمين على لجان اتحاد الجمعيات التعاونية بشبهات التلاعب بالأسعار عبر ادخال نفس السلع بباركود جديد لزيادة الأسعار التفافاً على اللوائح المنظمة، موضحاً أن هذا يجري في اتحاد الجمعيات التعاونية عبر لجنتي تحديد الأسعار والأصناف الجديدة ونقل الوكالة. وبين أن التلاعب برفع الأسعار يتم من خلال لجنة الأصناف الجديدة ونقل الوكالة، إذ يتم ادخال ذات المنتجات بنفس المواصفات شكلاً وحجماً كمنتج جديد وباركود جديد ويمنح سعراً جديداً، لذا نرى نفس المنتج تتفاوت أسعاره من جمعية إلى أخرى، في تلاعب واضح، ونتائجه بالملايين، علماً أن اتحاد الجمعيات يتداول بعمليات تقرب المليار دينار سنوياً.

وأشار الفضل إلى أن الخطورة من هذا الفعل تتمثل في أن قراءات الجهات الحكومية لأسعار التضخم تصبح مغشوشة، ولا تحتسب المنتجات الجديدة مما يترتب عليه أن تقارير الكويت تشير إلى عدم وجود تضخم رغم استشعار المواطن هذا التضخم ومعاناته منه.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-4-9	5	4087

الأنباء
مجلس أمة
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

العتيبي لجميع الوزراء: ما القوانين التي لم تصدر لوائحها التنفيذية؟

قدم النائب خالد العتيبي أسئلة لجميع الوزراء في الحكومة يستفسر منهم عن القوانين التي صدرت في آخر ست سنوات ولم تصدر لوائحها التنفيذية حتى الآن، وكذلك الأسباب التي حالت دون إصدار لوائح هذه القوانين التي اقرها المجلس وصدّق عليها صاحب السمو أمير البلاد.

خالد العتيبي

وزاد ان عدم اصدار اللوائح التنفيذية لمجموعة كبيرة من القوانين التي مررها المجلس ونشرت في الجريدة الرسمية يعني تعطيل تنفيذ هذه القوانين والاستفادة منها ومن أهدافها التي اقرت لأجلها، وهي قوانين شعبية هامة تهم الشارع واقرت بعد بحث واسع ومناقشات مستفيضة داخل لجان المجلس او قاعة عبدالله السالم. وأضاف: رد وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء على سؤالي بعدم اختصاصه بالرد على عدد وأسماء القوانين التي لم تصدر لوائحها التنفيذية للحكومة بشكل عام دفعني لتوجيه سؤال آخر لجميع الوزراء كل وزير على حدة للوقوف على الأسباب الحقيقية التي تقف وراء تعطيل القوانين التي تقر من المجلس وتوافق عليها الحكومة.

واختتم العتيبي إجابة عدم الاختصاص من قبل وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء تؤكد أيضا ما ذهبت إليه في السابق أن الوزارات في الحكومة تتعامل مع بعضها البعض كالجزر المنعزلة، مستغربا ان يفتقد التنسيق في أدنى صوره بين الوزراء لاسيما في أمر مهم يتعلق باللوائح التنفيذية للقوانين التي اقرت من المجلس.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-4-9	12	15504

الراي

أحكام قضائية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

تأييد حبس نائب سابق متهم بالنصب العقاري

| كتب أحمد لازم |

أيّدت محكمة الجُنح المستأنفة، أمس، حبس نائب سابق سنة مع الشغل والنفاذ في قضية نصب عقاري واحتيال على المواطنين بملايين الدنانير، بعد أن أوهمهم بوجود مشاريع وشقق سكنية خارج البلاد في تركيا والسعودية ودول أخرى بأسعار تنافسية وتحقق مردوداً مالياً كبيراً على المساهمين، وإنشاء محفظة مالية لإدارتها.

وكان قاضي تجديد الحبس سبق أن أخلى سبيل النائب السابق بكفالة مالية 20 ألف دينار، في حين قررت النيابة العامة منعه من السفر على ذمة قضايا أخرى مقدمة من مواطنين.

كما قضت محكمة الجُنح في وقت سابق بحبس النائب السابق سنة مع الشغل والنفاذ في قضية نصب عقاري واحتيال على المواطنين بملايين الدنانير.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-4-9	32	14512

الجريدة

أحكام قضائية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«الدستورية» تفصل غداً في قانونَي محاكمة الوزراء وتعارض المصالح

- 4 احتمالات للحكم قد يترتب عليها بطلان محاكمة العبيدي والوكلاء السابقين
- زوال المادة 11 من محكمة الوزراء دون إعمال «الإجراءات» قد يحدث فراغاً تشريعياً يعطل المحاكمة

حسين العبدالله

بينما تتجه الأنظار غداً إلى مبنى المحكمة الدستورية التي ستكون على موعد مع إصدار حكمين بارزين على الحياة السياسية والقضائية في الكويت، الأول بشأن محاكمة الوزراء على الجرائم الواقعة منهم أثناء ممارستهم المنصب الوزاري، والثاني يخص قانون تعارض المصالح المعول عليه لوقف أوجه الفساد لبعض المسؤولين في الدولة. وينطوي حكما الدستورية في هاتين القضيتين على أهمية كبيرة.

لأن الفصل بدستورية قانون إنشاء محكمة الوزراء مرتبط بسير أولى المحاكمات الجنائية التي وصلت إلى هذه المحكمة بحق أحد الوزراء، وهو وزير الصحة السابق علي العبيدي، ولم يكتب للمحكمة أن يصل إليها أي من البلاغات التي كانت تقدم إلى لجنة التحقيق الدائمة بمحاكمة الوزراء لأنها تنتهي بقرارات حفظ البلاغات أو عدم قبولها ضد الوزراء.
أما القضية الأخرى، التي ستبت المحكمة في أمرها، فهي تعطل تنفيذ قانون تعارض المصالح، الذي دخل حيز التنفيذ في شهر أكتوبر الماضي ولم ينفذ بسبب الطعن المقدم عليه أمام المحكمة الدستورية لشبهة مخالفة أحكامه للدستور، وفي حال قضت المحكمة بعدم دستورية مواده كاملة بحسب طلبات رافع الدعوى أو بعضها؛ فالأمر يعني مراجعة النظر في أحكام القانون مجدداً.

عدم دستورية المادتين المحالتين من المحكمة قد يؤدي إلى فصل القضية بإحالة الوكلاء إلى «الجنايات» وإبقاء العبيدي وحيداً أمام «الوزراء»

«فحص الطعون» أكدت سلامة وجود تحقيق ومحاكمة خاصة للوزراء فماذا عن مشاركيهم بالتهم؟

الاحتمالات الأربعة لحكم «الدستورية»

الأول	الثاني	الثالث	الرابع
أن تقضي المحكمة بعدم دستورية المادتين 2/8 والـ 11 مما يعني بطلان محاكمتهم الحالية وإحالة الوكلاء المتهمين إلى النيابة، ثم إلى الجنايات بثلاث درجات، والوزير أمام محكمة الوزراء وحيداً بثلاث درجات أمام هيئة ابتدائية للمحكمة.	أن تقضي المحكمة بعدم دستورية المادة 11 من قانون محكمة الوزراء، مما يعني بطلان المحاكمة الحالية، وإجراءها بثلاث درجات تقاض ضد الوزير والوكلاء السابقين، مما يتطلب إنشاء هيئة ابتدائية لمحكمة الوزراء.	أن يرتب حكم المحكمة الدستورية بعدم دستورية المادة 11 من القانون فراغاً تشريعياً لمحاكمة الوزير، مما يرتب وقفها إلى حين تعديل القانون، إذا لم تعمل الدستورية أحكام قانون الإجراءات بعرض ملف القضية أمام هيئة ابتدائية لمحكمة الوزراء	أن تصدر المحكمة الدستورية حكماً برفض الطعن، مما يعني استمرار محاكمة الوزير والوكلاء السابقين أمام محكمة الوزراء بدرجتي تقاض، وهو يعني أيضاً استكمال محاكمتهم الحالية.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-4-9	8	4087

الجريدة

أحكام قضائية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

تعارض المصالح

بالنسبة لقانون تعارض المصالح، فإن المحكمة الدستورية ستكون أمام ثلاث فرضيات، هي الحكم بعدم دستورية إحدى مواد القانون، التي سبق للمحكمة الدستورية أن قضت بمادة مثيلة لها بقانون غسل الأموال أخيراً، والتي قيدت سلطة القاضي من إصدار اعمال أحكام مخففة كإصدار عقوبة التقرير بالامتناع عن النطق بالعقاب أو أن تصدر المحكمة الدستورية حكماً بعدم دستورية أحكام القانون بالكامل أو أن تنتهي المحكمة الدستورية برفض الطعن المقام.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-4-9	8	4087

الجريدة

مقالات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

مرافعة

حسين العبدالله
h.alabdullah@aljarida.com

إنشاء مجلس دستوري وتطوير القضاء!

بعد سماح قانون إنشاء المحكمة الدستورية رقم 14/ 1973، والمعدَّل في القانون رقم 109/ 2014، للأفراد بالطعن المباشر أمام المحكمة الدستورية، بات مهما على المشرِّع الكويتي النظر في إمكان تعديل أحكام هذا القانون، بما يقرر الاستقلالية المالية والإدارية للمحكمة الدستورية، مع تعيين أعضاء متفرغين لها، مواكبة للأعمال الجديدة التي باتت تمارسها هذه المحكمة.

والمحكمة الدستورية لم تعد تمارس اختصاصات استثنائية بمناسبة ظروف تقررها محاكم الموضوع بجدية الدفع بعدم الدستورية لكي يصل المتقاضي إليها، أو أنها تعمل بمناسبة طعون انتخابية، بل أصبح التقاضي اليوم أمام المحكمة الدستورية، كالقضاء الموضوعي، ميسورا وسهلا للجميع، إن لم يكن طعنا انتخابيا كان طعنا دستوريا مباشرا أو غير مباشر، أو حتى طعنا أمام لجنة فحص طعون، وهو الأمر الذي بات يستلزم، تبعا لذلك، التفكير في تطوير المحكمة الدستورية، شأنها شأن باقي المحاكم الدستورية في العالم.

والتطور الطبيعي لأي قضاء دستوري يكون بتطوير اختصاصات المحكمة، وإيجاد أجهزة تابعة لها، كإنشاء جهاز معاون للمحكمة الدستورية، كهيئة مفوضين لتحضير الدعوى لهيئة المحكمة، أو تطوير الجهاز الفني المعاون للمحكمة الدستورية حاليا بكيان منظم قانونيا، وبإجراءات يرسمها القانون، فضلا عن ربطها بالمحاكم الدستورية الخارجية، وإنشاء معهد تدريب للقضاء الدستوري، لخلق كادر قضائي فني من قضاة المحكمة الكلية ومحكمة الاستئناف أو التمييز يخلفون قضاة المحكمة الدستورية الحاليين.

كما أن التفكير في تطوير المحكمة الدستورية يستلزم إيجاد موقع إلكتروني لها يسمح للباحثين من داخل الكويت وخارجها بالاطلاع على الأحكام والقرارات التي أصدرتها المحكمة الدستورية، والتي تضاهي العديد من الأحكام التي أصدرها القضاء المقارن في العديد من الطعون الانتخابية أو الدستورية، أو قرارات التفسير، فوضع تلك الأحكام في المكتبات أو بمجلدات ليس كافيا لاستعانة الباحثين بها، فالواقع العملي اليوم يفرض إتاحتها، واطلاع الجميع عليها، بما يسمح العمل بمضمونها فور صدورها من المحكمة.

العديد من الدول طوَّرت قضاءها الدستوري إلى مجلس دستوري يراعى في تشكيله ضم عناصر سياسية وأكاديمية وقانونية، للوصول إلى قضاء يلائم الوضع العام، ولا يلائم الوضع القانوني والدستوري فقط، وهو وضع تسمح به المذكرة التفسيرية للمادة 173 من الدستور الكويتي، وبإمكان المشرِّع الكويتي التفكير فيه، لكونه التطور الطبيعي للقضاء الدستوري، على الأقل في السنوات الـ 10 المقبلة، خصوصا أن الكويت لديها العديد من القضاة والمستشارين والأكاديميين والخبرات السياسية المحايدة التي تتمتع بالكفاءة، والتي بالإمكان التفكير في إشراكها.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-4-9	8	4087

الشاهد

محطات دولية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

محكمة الاحتلال تقضي بالسجن 7 سنوات على فرنسي بتهريب أسلحة للفلسطينيين

أصدرت محكمة الاحتلال في بئر السبع حكما بالسجن 7 سنوات على فرنسي متهم بتهريب أسلحة للفلسطينيين، وصدر القرار بحق الموظف السابق في القنصلية الفرنسية بالقدس رومين فرانك، الذي تم اعتقاله العام الماضي، واتهمته النيابة العامة الإسرائيلية بتلقي 7600 دولار مقابل مساعدة مهربي السلاح بين قطاع غزة والضفة الغربية، واعترف الفرنسي بأنه استخدم سيارة دبلوماسية لمساعدة مهربي السلاح، وكان عمره 23 عاماً عندما تم توجيه التهم اليه، ووجهت التهمة الى مواطن فلسطيني في القضية ذاتها، وتمكن فرانك من تجنب تهمة الارهاب التي تقضي بعقوبة أكثر صرامة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الثلاثاء	2019-4-9	1	3701

وفيـــات

الوفيات

- **حسن مصطفى مزعل العنزي، 74 عاما، (شيع)**، رجال: الدسمة، مسجد النقي، تلفون: 99049115، نساء: الشهداء، ق2، ش201، م25، تلفون: 99017872.
- **ناصر سعد العبدالعزيز الصالح، 85 عاما، (شيع)**، رجال: حطين، ق2، ش218، م20، تلفون: 99666758، نساء: صباح السالم، ق5، ش الأول، ج2، م12، تلفون: 99063358.
- **سلطان مبارك سعد الحميدي، 73 عاما، (شيع)**، رجال: الشويخ السكنية، ق3، ش أحمد البحر، م30، تلفون: 66688209، نساء: القادسية، ق8، ش80، م9 ب، تلفون: 22531622.
- **مجبل محسن فهد العازمي، 71 عاما، (شيع)**، جابر العلي، ق4، ش7، م6، تلفون: 99014528.
- **فريدة عوض الرشيدي، زوجة/شعف سليمان عليان الرشيدي، 69 عاما، (شيعت)**، العزاء في المقبرة، تلفون: 99726526.
- **سعد عنبر عقله الشمري، 77 عاما، (شيع)**، رجال: سعد العبدالله، ق1، مكان مصلى العيد (بين ق1 وق9)، تلفون: 98083883، نساء: سعد العبدالله، ق4، ش411، م699، أزرق 2، تلفون: 60354356.
- **عبدالرسول طاهر أحمد البغلي، 82 عاما، (شيع)**، رجال: حسينية عقيلة الطالبين، الرميثية، ق5، ش المسجد الاقصى، تلفون: 66490000، نساء: الرميثية، ق7، ش حراء، م6، تلفون: 60306030.

«إنا لله وإنا إليه راجعون»